

خرافة انتهاء الإصلاح الاقتصادي!

أحمد جلال



كلمة خرافة مرتبطة بالحكايات التي لا يصدقها عقل، وهي كذلك عندما يقترن استخدامها بإعلان انتهاء الإصلاح الاقتصادي. صحيح أن الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي قد وصل إلى نهايته، بحلوه وممره، وحصلت مصر، مقابل تنفيذ ما تعهدت به، على الشريحة الأخيرة من القرض البالغ 12 مليار دولار، إلا أن هذه ليست نهاية المطاف.

الإصلاح ¹عملية تراكمية، وما إن تنتهي مرحلة حتى تبدأ أخرى، وتستوى في ذلك الدول الفقيرة والغنية. وإذا كان الأمر كذلك؛ فالسؤال الملح بالنسبة لنا الآن هو: ما هي سمات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة؟

من باب المشاركة في هذا النقاش، ودون الادعاء بأن ما أطرحه هو التصور الوحيد لما يجب عمله، أعتقد أن المرحلة القادمة تتطلب إصلاحاً على محاور ثلاثة: المحور الأول يتعلق

باستكمال التوازنات الكلية التي بدأناها. المحور الثاني مرتبط بإصلاح الاقتصاد الحقيقي، ولم تقطع فيه من أشواط إلا القليل؛ أما المحور الثالث، فموضوعه العدالة الاجتماعية، وقد ازدادت حدة الفقر، وعانت الطبقة المتوسطة الكثير.

بالنسبة للتوازنات الكلية صحيح أن برنامج الإصلاح المالى الكلى نجح خلال الثلاث سنوات الماضية فى ¹تخفيض عجز الموازنة (كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى)، والقضاء على السوق السوداء للدولار، وزيادة احتياطات البنك المركزى، وترشيد نسبى فى الاستهلاك والإنتاج من جراء رفع الدعم عن الطاقة. ولكن، حتى لو نحينا جانبا الآثار السلبية للبرنامج، فما زال عجز الموازنة مرتفعاً (حوالى 8% من الناتج القومى المحلى)، ولا يزال هذا العجز يمتص قدراً كبيراً من الادخار العائلى، وكذلك الحال بالنسبة للدين العام وتكلفته، ولا يزال الحساب الجارى (الصادرات من السلع والخدمات ناقص الواردات منهما) سالباً، ولا تزال البنوك تتقاضى ¹أسعاراً عالية بكثير مما تدفعه للمودعين. باختصار، لم يحن وقت الاسترخاء بعد، والمطلوب استمرار جهود الإصلاح الكلى بدرجة من الالتزام لا تقل عما عهدناه فى السنوات الأخيرة.

بالنسبة للاقتصاد الحقيقى من الجلى أننا حققنا هنا أيضاً بعض النجاحات، فقد اقترب معدل النمو مؤخراً من 6% سنوياً، وانخفض معدل البطالة بالتبعية لحوالى 7.5%. هذه النجاحات يمكن إرجاعها إلى عدة عوامل، أهمها زيادة الاستقرار الأمنى، والإصلاحات الكلية التى تمت الإشارة إليها، ومشروعات البنية الأساسية، والتوسع فى القطاع العقارى، واكتشافات الغاز الطبيعى. ومع ذلك، ما زالت قطاعات كثيرة، مثل الصناعة والزراعة والسياحة، تعاني من تعقيدات بيروقراطية لا حصر لها، واختلالات فى الحوافز غير متسقة مع ميزاتنا النسبية، وما زالت المشروعات الجديدة تحظى باهتمام مبالغ فيه، مقارنة بالاستخدام الأكفأ للأصول المتاحة، ولا يزال خلط الأدوار سمة بارزة فى إدارة الاقتصاد، خاصة فيما يتعلق بدور الدولة (كصانع للسياسات، ومنتج للسلع، ومراقب للأسواق). هذه موضوعات شائكة وصعبة، لكنها لا تحتل الموارد، أو عدم التصدى لها.

وأخيرًا يأتي موضوع العدالة الاجتماعية، وهذا تحدٍ حقيقى، ليس فقط لأن معدلات الفقر ازدادت بشكل غير مقبول فى الآونة الأخيرة، لكن لأن مظاهر سوء توزيع الثروة تبدو جلية للعيان. فى آخر تقرير للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، قفرت نسبة الفقراء إلى أكثر من ثلث المصريين. صحيح أن بيانات الدخل والإنفاق العائلى تم جمعها فى 2017/2018 فى أعقاب تحرير سعر الصرف وانفلات الأسعار، لكن الآثار السلبية على الدخول الحقيقية من جراء هذه الإجراءات لا يخفف من وطأتها انخفاض التضخم فيما بعد.

أما عن سوء توزيع الثروة، فرغم غياب الأرقام، هناك من الشواهد ما يدل على أن الطبقة المتوسطة كانت كبش الفداء الذى طالته زيادة الأسعار دون زيادة مواكبة فى الدخول. سلامة المجتمع تتطلب وقفة جادة أمام هاتين الظاهرتين، وذلك بإعادة النظر فى المنظومة الضريبية، والخدمات التعليمية والصحية، وسياسات الأجور، والقطاع غير الرسمى. وهذه أيضا موضوعات شائكة، لكنها غير قابلة للتأجيل.

عودة للنقطة الأساسية فى هذا المقال، احتفى الإعلام فى الآونة الأخيرة بنجاح برنامج الإصلاح المالى الكلى، وبدا الأمر كما لو أن مشاكلنا قد حُلت. والحقيقة أن برامج الإصلاح لا تنتهى، وأن مشاكلنا لم تُحل. وعليه، فمن الواجب صياغة أجندة إصلاحية جديدة تتناسب مع المرحلة القادمة، ومن الضروري أن يشترك فى وضعها كل أصحاب المصلحة فى مستقبل زاهر لبلد نحبه جميعًا.